الديمقراطية: هي حكم الشعب من الشعب ومن أجل الشعب ، هذا التعريف هو الأكثر شيوعاً لمفهوم الديمقراطية عندما يكون المحكومون هم الحكام.

كلمة الديمقراطية ذات أصل إغريقي

وهي تتكوّن من لفظين يونانيين هما Demos ومعناها الشعب، وKrates ومعناها السلطة، وبالتالي فإنّ معنى كلمة الديمقراطية هي: "سلطة الشعب أو حكم الشعب"، وبناءً على ذلك فإنّ الحكومة الديمقراطية هي التي تكون المعبّرة عن أغلبية الشعب

- حين يمارس الشعب السلطة بنفسه تسمى **الديمقراطية المباشرة**،
- إذا مارسها عن ممثلين أو نواب فتسمى **الديقراطية النيابية**،
- إذا كانت ممارسة السلطة تجمع بين كل الصورتين السابقتين من أشكال الديمقراطية فتسمى **الديمقراطية شبه المباشرة**

س// هناك اشكال وصور عدة للديمقراطية

ج// ١ –الديمقراطية المباشرة:

٢ –الديمقراطية النيابية:

٣–الديمقراطية شبه المباشرة:

٤ –الديمقراطية الليبرالية:

٥ –الديمقراطية التوافقية:

أولًا: الديمقراطية المباشرة

تعدّ الديمقراطية المباشرة أول شكل من أشكال الديمقراطية، حيث تتضمن أن الشعب يمارس بنفسه الحكم، أما المقصود بالشعب فهو: "الشعب السياسي"، وليس المقصود الشعب بمدلوله الاجتماعي، وتعني الديمقراطية المباشرة: "أن يتولى الشعب بنفسه سلطة الحكم في كل مظاهرها، من تشريع وتنفيذ وقضاء، عن طريق اجتماع أفراد الشعب في هيئة جمعية شعبية يقررون فيها القوانين بأنفسهم، ويتولون تنفيذها، والفصل بين المنازعات"، **لكن التجربة الدستورية تؤكد على**

أن تطبيق هذا الشكل من أشكال الديمقراطية أمرٌ عسير؛ نظرًا لاتساع رقعة الدولة وزيادة عدد السكان.

وتعود **أصول الديمقراطية المباشرة** إلى ممارسة السلطة السياسية في **المدن اليونانية القديمة**، فكان المواطنون الذكور البالغين من العمر ٣٠ عام وحدهم دون النساء والأجانب والعبيد يجتمعون بصورة دورية ومنتظمة بهيئة **جمعية عامة** ويقومون بالتصويت على القوانين ويعينون القضاة ويراقبون أعمال الخمسمائة**(البويل).. والخمسمائة هم مجموعة يتم اختيارهم من قبل الجمعية العامة ويتولون تصريف الشؤون**. ويتم اختيار الأعضاء بالقرعة حيث تقوم كل قبيلة من قبائل اثينا (العشر) باختيار خمسين عضو لتمثيلها في المجلس ومدة العضوية فيه سنة واحدة ويعقد جلساته بصورة علنية.

وهذا النظام الذي عرفته المدن اليونانية كان نظاماً قاصراً في تمثيله على المواطنين، فجمعية الشعب العامة المعروفة بـ Ecclesia لم تكن تضم أغلبية مواطني المدينة وإنما كانت تقتصر على المواطنين الأحرار **من الذكور فقط الذين لا يشكلون سوى أقلية من سكان المدينة**،وفي الأصل كان المجلس مكون من النبلاء الذين ينصحون الملك ، ولم تكن هذه الجمعية العامة تمارس الوظائف والسلطات كافة بل كانت تمارس الوظيفة **التشريعية المتجسدة في إقرار القوانين والمعاهدات والضرائب في الوقت الذي تمارس الوظيفة التنفيذية من قبل مجلس الخمسمائة** المعروف بـ Boule`s الذي تختاره جمعية الشعب العامة، أما الوظيفية القضائية فإنها كانت تفوّض لقضاة تعينهم الجمعية العامة للشعب، وقد عرفت هذا النظام كل من روما وبعض المدن الشرقية، أما التطبيق الحديث لهذا الشكل من أشكال الممارسة الديمقراطية فهو موجود في ثلاث مقاطعات(كانتونات) سويسرية

اذن

- ❖ أصول الديمقراطية المباشرة إلى المدن اليونانية القديمة
- ❖ هيئة جمعية عامة تتكون من الرجال فقط دون النساء والأجانب والعبيد

❖ أعمال الجمعية (١- يجتمعون بصورة دورية ومنتظمة بهيئة جمعية عامة
٢- ويقومون بالتصويت على القوانين ٣- ويعينون القضاة ٤- ويراقبون أعمال الخمسمائة)

❖ هناك ثلاث وظائف لأداره الدولة هما :

١- الوظيفة التشريعي (متمثل بـ الجمعية العامة التي كانت تمارس الوظيفة التشريعية المتجسدة في إقرار القوانين والمعاهدات والضرائب)

٢- الوظيفة التنفيذي (متمثلة بـ مجلس الخمسمائة)

٣- الوظيفية القضائية فإنها كانت تفوّض لقضاة تعينهم الجمعية العامة للشعب

تقدير نظام الديمقراطية المباشرة

إن نظام الديمقراطية المباشرة لاشك بأنه نظام مثالي فهو يسمح للشعب بممارسة السلطة بنفسه دون وسيط مما يرتقي إلى حد كبير بمستوى مشاركة المواطنين في تحمل المسؤولية مباشرة، ولكن ممارسة هذا الشكل من الديمقراطية أمر صعب التطبيق والسبب في ذلك واضح لكون الديمقراطية المباشرة تفترض ممارسة الحكم في جميع أشكاله من تشريع وإدارة وقضاء من جانب الشعب مباشرة، وهذا ما يستحيل على شعب منتشر على بقعة أرض واسعة أن يجتمع في مكان واحد للتداول وإقرار ما تقتضيه المصلحة العامة للدولة، وإذا افترض أنه بالإمكان أن يقوم الشعب بكامله بما يقتضي عمله إذا ما وزع العمل بين المقاطعات فإن هذا التوزيع يبدو مستحيلاً لأنه سيؤدي إلى الاختلاف وعدم الانسجام بين تلك المقاطعات والقرار الذي تتخذه فقد يكون مناقضاً في إحدى المقاطعات لما يقرر في مقاطعة أُخرى، وثبت أن الديمقراطية المباشرة لم تتمكن عملياً من الاستغناء عن الحكام والقضاة المتخصصين ولذلك كان يعهد بالإدارة وبمعظم القضايا العدلية إلى اشخاص مختارين، أما التشريع فيمارسه الشعب مباشرة.

الديمقراطية النيابية

يقوم هذا الشكل من أشكال الديمقراطية على اختيار الشعب لممثليه الذين يُعَدّون نوابًا عنهم، أي هناك أشخاص منابون من قبل الشعب لمباشرة سلطته، وهذا بطبيعة الأمر يستلزم وجود مجالس برلمان أو هيئات نيابية، وقد كانت البداية للديقراطية النيابية في دولة بريطانيا نتيجة لمراحل سياسية ودستورية طويلة كان هدفها الحد من السلطات المطلقة للملوك، فأصبح البرلمان الإنجليزي يتكون من مجلسين: مجلس العموم الذي يشكل بواسطة الانتخاب العام من الشعب، ومجلس اللوردات الذي يُشَكل بالوراثة والتعيين.

الديمقراطية شبه المباشرة

وهي آخر شكل من أشكال الديمقراطية، كما أنها تعرف بأنها: "نظام يحاول التوفيق بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية، فهو يقرر استحالة قيام الناخبين بأنفسهم بمباشرة سلطات الحكم، ولذا يقرر الوسائل التي تكفل للناخبين مباشرة بعض هذه السلطات إلى جانب نوابهم"، وقد ظهرت هذه الصورة نتيجة إلى ظهور عيوب أصابت نظام الديمقراطية النيابية، وكانت بدايات هذا النظام في القرن التاسع عشر خاصة في ولايات الاتحاد السويسري